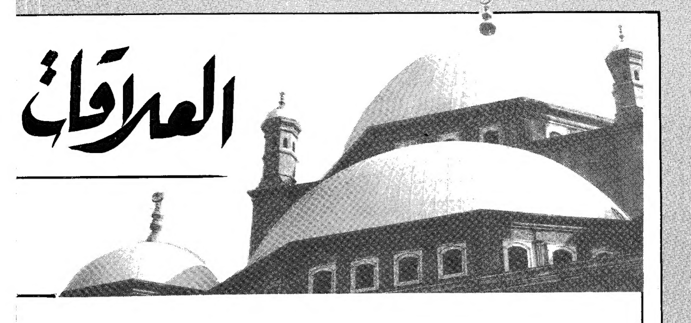


تناولنا فى هذا البحث «مسألة جزر البحرين» كيف نشأت وتطورت أيام العثمانيين واعتمدنا فى إعداده على تقرير لوزارة الخارجية للباب العالى (الحكومة العثمانية) عن البحرين بتاريخ ٨ يناير (كانون الثانى) ١٩١٧ بتوقيع محمد نابي السفير الكبير لدى روما للدولة العثمانية .

وهذا التقرير عرض موجز لتاريخ الصلات بين البحرين والدولة العثمانية . ولكونه صادرا من مصدر موثوق مسئول اعتمدناه فى بحثنا عن البحرين ، وحرصنا كل الحرص على نقل جميع ما جاء فيه حتى يمكن الاطلاع على تاريخ هذا الجزء الهام من الخليج العربى من جهة ، وتزويد الباحثين فى الموضوع باشارات تدلهم على الطريق وتمكنهم من تعميق وتوسيع دائرة بحوثهم من جهة أخرى .

وكما جاء فى التقرير فإن جزر البحرين تقع على مدخل خور كبير فى نهاية قطعة الاحساء على الساحل الغربى لخليج البصرة وتحتل موضعا بين خطى الطول ٤٠ و ٥٠ وعلى خط العرض ٢٦* .

والبحرين عبارة عن عدد من الجزر بينها جزيرة واحدة أطلق عليها جزيرة البحرين لضخامتها بشكل لا يقبل القياس مع بقية الجزر الصغيرة . وطول هذه الجزيرة احدى عشرة ساعة ، وعرضها أربع ساعات ونصف ساعة . ويقدر عدد سكانها بحوالى ٢٥ ألف نسمة ، والمورد الرئيسى لتعيشهم هو ما يصطادونه من لآلىء وأصداف من البحر بما لهم

---

* يقع أرخبيل البحرين بين خطي عرض ٢٥،٣٢° ـ ٢٧،١٢° شمالا وبين خطي طول ٥٠،١٦° ـ ٥١،٠٠° شرقا.

(الوثيقة)

العثمانية البحرينية

بقلم . عثمان زكى صوى يغيت (تركيا)

من نحو ألف سفينة .
وكان البرتغاليون قد استولوا على جزر البحرين عام ١٥٠٧ وحكموها الى أن تم إجلاؤهم في عام ١٦٢٢ وفى ١٧٨٤ دخلت البحرين تحت حكم قبيلة عربية تدعى «عطربى»* .

وفى أعقاب الفتح العثمانى لبغداد والبصرة دخلت. البحرين فى الحكم العثمانى لفترة غير قصيرة ، إلا أنها لم تكن بصورة دائمة ومستمرة بل تخللتها فترات انفصال بين حين وآخر . وكان الشيخ اللاحق للبحرين من أسرة «الخليفة» .

وفى أوائل عام ١٨٧٠ قدمت الى مياه البحرين أربع سفن بريطانية ، فقام الانجليز بعزل الشيخ وإبعاده الى "بومباي" وتم انتخاب آخر محله*، ولما تم أشعار ذلك الى الباب العالى من قبل ولاية بغداد أصدرت الحكومة العثمانية تعليمات الى سفارتها بلندن حول طلب إيضاح من الحكومة البريطانية فى ذلك ، فقامت السفارة السنية بابلاغ اسطنبول ببرقية جوابية بتاريخ ١٥ يناير (كانون الثانى) ١٨٧٠ أن اللورد كلاراندون وزير خارجية انكلترا ليست لديه أية معلومات عما وقع مؤخرا فى البحرين ، وأنه يعزو تواجد السفن البريطانية فى ميناء البحرين الى اتخاذ قراصنة البحر هذه الجزر وكرا لهم ، أما تبعيتها للدولة العثمانية فأمر لم يسمع به من قبل . كما أشار السفير

* كان دخول البحرين تحت حكم (العتوب) عام ١٧٨٣م و(عطربي) تعني (عتوب).

(الوثيقة)

* في عام ١٨٦٩م قبض الانجليز على الشيخ محمد بن خليفة والشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة وأبعدا الى الهند بعد عزلهما عن مشيخة البحرين واختار اهل البحرين الشيخ عيسى بن علي آل خليفة وهو ابن الشيخ السابق على بن خليفة. (الوثيقة).

العثمانى فى برقيته الى أنه قام بتبليغ اللورد «كلاراندون» أن جزر البحرين تابعة للدولة العثمانية بصورة غير مباشرة منذ القديم، منذ الفتح العثمانى لبغداد والبصرة . واعتبارا من هذا التاريخ ظهرت مسألة البحرين ، ومن يتمتع بحق الحاكمية فيها .

وبعد مضى عام واحد على نشوء المسألة البحرينية أدعت الحكومة البريطانية أن المرحوم عالى باشا أدلى بتصريح فى ١٥ ابريل (نيسان) ١٨٧١ للترجمان الأول «بيرانى» للسفارة البريطانية لدى اسطنبول قال فيه أن الدولة العثمانية غير راغبة فى المضى فى دعوى تبعية البحرين لها ، إلا أن هذا الادعاء البريطاني لم يستند الى أية وثيقة تحريرية فرفضته الحكومة العثمانية فى كل مناسبة ، كما قام السفير العثمانى بلندن فى ١٦ يوليو (تموز) ١٨٧٢ بتبليغ اللورد «غرانويل» أن البحرين من مضافات نجد وأنها جزء من الأجزاء المتممة للدولة العثمانية .

والترجمان الأول هذا سبق أن أرتكب قبل أعوام أغلاطا خطيرة فى ترجمة معاهدة تجارية عقدت بين الدولتين العثمانية والبريطانية الى الانجليزية فوقع من جراء ذلك خلاف وتباين خطير بين النصين التركى والانجليزي للمعاهدة بشكل يتنافى مع المصالح العثمانية ويعرضها للضياع ، مما حمل الباب العالى على مطالبة الحكومة البريطانية عن طريق سفيرها «كانين» باسطنبول بالموافقة على تعديل بعض موادها كما فى ملف «انجلترا دولتى مسائل متنوعة» (مسائل متنوعة مع دولة انجلترا) الرقم : ٨٠٥ من وثائق الأرشيف العثمانى باسطنبول .

وبناء على اشعار ورد الى اسطنبول من المأمورين العثمانيين فى نجد من أن الانجليز أقاموا أبنية لهم فى البحرين ، ووضعوا ٢٠ جنديا من عساكرهم النظامية حرسا على باب مقر حكومة البحرين ، بناء على هذا الاشعار قامت الحكومة العثمانية بمحاولات لدى وزراء الخارجية البريطانية فرد عليها اللورد «غرانويل» وزير خارجية بريطانيا بمذكرة بتاريخ ٨ أغسطس (آب) ١٨٧٢ جاء فيها بالحرف الواحد :

«أثناء حديثنا عن جزيرة البحرين كنتم قد ذكرتم وصول تعليمات لكم من حكومتكم تقضى ببذل جهود ومحاولات ودية لدى الحكومة البريطانية إزاء كل اعتداء تتعرض له أراضى جلالة السلطان ، وكنت وعدت معاليكم بإجراء التحقيقات اللازمة . ويشرفنى الآن أن أعرض على معاليكم أن وزير شئون الهند طلب من حكومته بيانا حول محاولات سفارتكم البهية . ومع الانتظار لنتائج التحقيق فى هذا الباب فلتكن الحكومة العثمانية السنية

مطمئنة من أن الحكومة البريطانية غير راغبة فى التدخل فى مسائل خليج البصرة ما لم تتعلق بالخصوصيات التى التزمتها بموجب المعاهدات المعقودة الخاصة بالحفاظ على أمن هذا الخليج» .

ونظرا لأهمية المسألة وخطورتها كان على السفير العثمانى بلندن تقديم احتجاجه على المحاولات البريطانية فى البحرين بوثيقة خطية ولكنه اكتفى بالمشافهة فى ذلك ، وكذلك الحكومة العثمانية أولت كل ثقتها واعتمادها بما جاء فى مذكرة وزير خارجية بريطانيا اللورد غرانويل وظنت أن بريطانيا تخلت عن التدخل فى خليج البصرة واجراء نفوذ فيها بالكلية .

ولم يمض على ذلك غير عامين وإذا بالقنصل البريطانى فى البصرة يطالب باعفاء البحرينيين من الخدمة العسكرية ، ويطرح من جديد مسألة البحرين على بساط البحث . وما بذلته الدولة العثمانية من محاولات سياسية فى هذا المضمار رد عليه اللورد «دربى» بتقرير أرسله الى السفارة العثمانية بلندن بتاريخ ١٤ ابريل (نيسان) ١٨٧٤ وذكر فيه أن تبعية البحرين للدولة العثمانية أمر لا تستطيع انجلترا قبوله والاعتراف به . وفيما يلى أهم ما اشتملت عليه هذه المذكرة من نقاط :

- البحرينيون الداخلون فى القرعة العسكرية هم ممن هاجروا الى البصرة قبل ست وأربعين سنة وتوطنوا فيها وتصرفوا فى أملاك لهم فلا مجال للاعتراض على دخول أبناء هذه الأسر فى القرعة العسكرية وسيتم تزويد القنصل البريطانى فى البصرة بتعليمات فى ذلك .

- أما غير هؤلاء من البحرينيين فليس للدولة العثمانية أن تعاملهم كما تعامل رعاياها ، وان هى فعلت فالقنصل البريطانى فى البصرة سيحتج على ذلك .

- يبدو أن الحكومة العثمانية تدعى حق الحاكمية على جزر البحرين رغم إعطاء راشد باشا ضمانات لسير «اليوت» فى أن الباب العالى لا ينوى اعتبار البحرينيين من رعايا الدولة العلية وأن تعليمات خاصة بذلك صدرت الى ولاية بغداد .

- لا يمكن لحكومة بريطانيا أن تقبل وتصدق ما تدعيه الدولة العلية من أن البحرين من الأجزاء المتممة للممالك العثمانية .

- إن سكان البحرين هم أتباع حاكم صديق للدولة البريطانية ومن أجل ذلك فإنهم إذا راجعوا القنصل البريطانى لدى الحاجة فلن يكون هناك تقصير فى مد يد المساعدة لهم .

وبعد شهرين من تاريخ هذه المذكرة تسلمت الحكومة العثمانية برقية جوابية من «موسوروس» باشا بتاريخ ١٣ يونيو (حزيران) ١٨٧٤ يذكر فيها ما أدلى به اللورد (دربى)

من بيانات حول تزويد الحكومة البريطانية قنصلها في بغداد بتعليمات تقضى ببذل الحماية للبحرينيين الذين يأتون الى الممالك العثمانية بصورة مؤقتة فقط دون الذين يقيمون فيها بصورة دائمة ، وان الحكومة البريطانية لا تعتبر البحرين إلا ذات سيادة واستقلال ولا تريد أبدا الاستيلاء عليها .

ولسنا بحاجة الى التأكيد على أهمية هذه المذكرة البريطانية وخطورتها البالغة ولكننا لم نعثر على أية وثيقة عثمانية تدل على الرد عليها فى حينها . وبعد سنوات عديدة ، أى اعتبارا من سنة ١٨٩٢ تبلورت دعوى الحماية البريطانية هذه على البحرين واشتدت ، فقدمت الحكومة السنية مذكرة احتجاج بتاريخ ٤ ابريل (نيسان) ١٨٩٢ الى السفارة البريطانية باسطنبول أعلنت فيها رفضها لدعوى الحماية هذه وما جاء فى المذكرتين البريطانيتين اللتين سبق أن أشرنا اليهما آنفا وكانت أولاهما بتاريخ ٨ أغسطس (آب) ١٨٧٢ والثانية بتاريخ ١٤ ابريل (نيسان) ١٨٧٤ فردت السفارة البريطانية عليها بمذكرة جوابية بتاريخ ٩ مايو (أيار) ١٨٩٢ ذكرت فيها أن حكومة الهند اعتبرت البحرين مستقلة منذ عام ١٨٢٠ ودخلت فى علاقات مع شيخها وفق معاهدات عقدتها معه ، ومن أجل ذلك فلا مجال لقبول وتصديق ما تدعيه الحكومة السنية من حق الحاكمية على جزر البحرين .

وفى بحر هذا العام طالب القنصل البريطانى فى البصرة الحكومة المحلية برد بعض رسوم كانت قد استوفتها من بعض البحرينيين ، فقدمت الحكومة العثمانية الشكوى فى ذلك الى السفارة البريطانية باسطنبول ، فجاء فى مذكرتها الجوابية المؤرخة ١١ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٨٩٢ بيان هذه الحماية الانجليزية على البحرين بالشكل التالى :

«إن جزيرة البحرين واقعة اليوم تحت الحماية الانجليزية والسفارة تلقت من حكومتها تعليمات فى تبليغ ذلك الى الحكومة السنية . وبناء على ذلك لا يمكن قبول أى تدخل من المأمورين العثمانيين فى الشئون الخاصة بالبحرينيين» .

ثم هيمنت على مسألة البحرين فترة جمود وركود دامت تسع سنوات . وفى أوائل عام ١٩٠١ تم توقيف عدد من البحرينيين من قبل مأمورى البصرة ، فقامت السفارة البريطانية باسطنبول بتقديم مذكرة الى الباب العالى طالبة إخلاء سبيلهم كما أكدت من جديد الموقف السياسى الانجليزى من البحرين .

وأثناء بدء المذاكرات مع الانجليز فى مشروع خط بغداد الحديدى لم تلاحظ الحكومة العثمانية فائدة فى الخوض فى نقاش مع الانجليز فى

مسألة البحرين فاعتبرتها من جملة الخصوصيات المتعلقة بخليج البصرة وأبلغت السفارة البريطانية باسطنبول مشافهة أن هذه المسألة ينبغى دمجها بين المسائل الأخرى للخليج وإيجاد حل لها .

وخلال الفترة التاريخية الواقعة بين ١٨٢٠ ـ ١٨٩٨ عقد شيوخ البحرين مع انجلترا تسع معاهدات ، منها :

ـ معاهدة بتاريخ ٥ فبراير (شباط) ١٨٢٠ تعهد بموجبها شيخ البحرين بمنع بيع الأموال المحصلة بأعمال النهب والقرصنة فى بلده .

ـ معاهدة بتاريخ ١٠ مايو (أيار) ١٨٥٦ تقضى بالغاء تجارة العبيد فى البحرين .

ـ معاهدة بتاريخ ٣١ مايو (أيار) ١٨٦١ تعهد بموجبها شيخ البحرين بعدم الخوض فى حرب فى البحر ، والقرصنة وتجارة العبيد مقابل الحماية الانجليزية له .

ـ معاهدة بتاريخ ٦ سبتمبر (أيلول) ١٨٦٨ الموافق ١٨ جمادى الاولى ١٢٨٥هـ تتعلق بتنازل محمد بن خليفة عن مشيخة البحرين .

ـ معاهدة سياسية بتاريخ ٢٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٨٨٠ عقدها الشيخ عيسى شيخ البحرين مع الانجليز وجاء فيها : «أنا شيخ البحرين عيسى بن على الخليفة أتعهد للحكومة البريطانية باسمى وباسم الذين يرثون الحكم بعدى من أخلافى بعدم إجراء مباحثات وعقد معاهدات مع دولة أو حكومة أخرى قبل الحصول على موافقة فى ذلك من الحكومة البريطانية كما أتعهد بعدم منح رخصة لغيرها فى تعيين مأمور سياسى أو فتح قنصلية أو بناء مخزن للفحم لها فى البحرين . ولا تشمل هذه المعاهدة عدا ذلك من الأمور والخصوصات والاتصالات الودية المعتادة مع المسئولين المحليين للحكومات المجاورة» .

ـ معاهدة خاصة بتاريخ ١٣ مارس (آذار) ١٨٩٢ عقدها شيخ البحرين مع الانجليز وجاء فيها : «أنا شيخ البحرين عيسى بن على الخليفة أتعهد أمام المأمور السياسى الانجليزى آ. اس. اليوت المقيم فى خليج البصرة باسمى وباسم ورثتى وأخلافى من بعدى بمراعاة الشروط التالية :

أولا : عدم إجراء تعهدات واتصالات مع دولة أخرى غير بريطانية بوجه من الوجوه .

ثانيا : عدم السماح لدولة أخرى باقامة ممثل لها فى بلدى ما لم توافق على ذلك الحكومة البريطانية .

ثالثا : عدم التخلى عن أى جزء من أجزاء بلدى أو بيعه أو رهنه أو السماح باحتلاله لحكومة أخرى..» .

ـ معاهدة بتاريخ ٣٠ ابريل (نيسان) ١٨٩٨ تعهد بموجبها شيخ

البحرين بمنع دخول أسلحة الى بلده وخروجها منه .

وكما هو معلوم فإن انجلترا أقدمت خلال القرن التاسع عشر على إحتلال بعض المواقع العسكرية الهامة فى البحر الأحمر ، وبحر عمان ، وخليج البصرة شيئا فشيئا لفرض سيطرتها على الطرق المؤدية الى الهند وتقوية نفوذها فى البحار المجاورة لها ، ومن أجل ذلك تعرضت جزر البحرين لتأثيرات هذه السياسة البريطانية .

وقد أجرى حقى باشا مذاكرات بلندن حول عدد من المسائل كانت بينها مسألة جزر البحرين . وتمخضت هذه المذاكرات عن توقيع إتفاق بين الطرفين بتاريخ ٢٩ يوليو (تموز) ١٩١٣ يتعلق بمسألة الكويت ، وخليج البصرة ، وقطر . والقسم الثالث من هذا الاتفاق يتعلق بالبحرين ، وجاء فيه :

المادة ١٣ ـ الحكومة العثمانية تتخلى عن جميع مطالبها فى جزر البحرين بما فيها الجزيرتان الصغيرتان البينة العليا والبينة السفلى وتعترف باستقلال البحرين كما أن الحكومة البريطانية لا تريد الحاق جزر البحرين بممتلكاتها

المادة ١٤ ـ تتعهد الحكومة البريطانية للحكومة العثمانية بحمل شيخ البحرين على تحصيل أخف الرسوم من صيادى اللؤلؤ من الرعايا العثمانيين .

المادة ١٥ ـ الدولة العثمانية تعامل البحرينيين فى الممالك العثمانية مثل رعايا الدول الأجنبية وتجرى حمايتهم من قبل القناصل البريطانية فيها وفق قواعد الحقوق الأوروبية الدولية ، وذلك لأن رعايا شيخ البحرين لا يتمتعون بحق الاستفادة من الامتيازات الممنوحة بموجب معاهدات قديمة لرعايا بعض دول أجنبية .

وهذا الاتفاق الذى تم التوصل اليه بين حقى باشا وسير أدوار غراى عارضته كل من حكومتى ألمانيا وروسيا لبعض المواد الواردة فيه ومنها ما يتعلق بتشكيل لجنة تتولى الاشراف على إصلاح الملاحة فى شط العرب وأدى ذلك الى دخول انجلترا فى مذاكرات معهما فتأخر التصديق على الاتفاق وأثناء ذلك اندلعت الحرب العالمية الأولى التى أدت الى سقوط الدولة العثمانية وانقراضها .